

## ندوة

### المتغيرات الدولية

### وانعكاساتها على الاقتصاديين اللبناني والسوري

- **الزمن** : 16-17 أيار 2002
- **المكان** : بيروت - الرملة البيضاء - فندق البوريفاج
- **تنظيم** : كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية  
كلية الاقتصاد في جامعة دمشق  
بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني
- **رعاية** : رئيس الجامعة اللبنانية

### برنامج 16 أيار 2002

#### الافتتاح:

- كلمة ممثل رئيس الجامعة اللبنانية د. ابراهيم قبيسي
- كلمة عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق
- د. نصر الله نصر الله
- د. طارق الخير

#### الجلسة الأولى: المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الاقتصاديين السوري واللبناني

رئيس الجلسة: د. طارق الخير

- تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديين اللبناني والسوري
- تأثير الشراكة الأوروبية المتوسطية على الاقتصاديين اللبناني والسوري
- العلاقات الاقتصادية السورية الأوروبية
- انعكاس التكتلات الاقتصادية الدولية على التعاون اللبناني السوري في إطار العمل العربي المشترك
- د. بشير المر
- د. غسان شلوق
- د. معتز نعيم
- د. عصام خوري

#### الجلسة الثانية: انعكاس المتغيرات المالية والنقدية

رئيس الجلسة: د. فضل الله يخني

- عجز الموازنة العامة في لبنان وتقييم التصحيح المالي
- الآثار الاقتصادية لتزايد العجز المالي في سورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية
- تراكم الدين العام اللبناني، المشكلة، المسؤولية والحل
- اليورو في مواجهة الدولار وأبعاده الاستراتيجية على الاقتصاديين اللبناني والسوري
- التأمين في سورية
- د. حسن صالح
- د. علي كنعان
- د. جعفر عبد الخالق
- د. ناظم حمادة
- د. سعيد النابلسي

## برنامج 17 أيار 2002

### الجلسة الثالثة: تفعيل العلاقات الاقتصادية اللبنانية السورية

رئيس الجلسة: د. علي كنعان

- العلاقات الاقتصادية اللبنانية السورية، الواقع والتحديات
  - الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على التبادل التجاري بين البلدين
  - تفعيل التنسيق الصناعي بين سورية ولبنان
  - مستقبل التنمية الصناعية بين لبنان وسوريا
  - تفعيل العلاقات اللبنانية السورية في مجال القطاع الزراعي
  - تحسين وتطوير التشريعات الاقتصادية في سورية وأثرها على العلاقات السورية اللبنانية
- د. عبد الله رزق  
د. سمير طنوس  
د. غسان إبراهيم  
د. كليب كليب  
د. كامل كلاش  
د. مصطفى عبد الله الكفري

### المخلص

عقدت الندوة في إطار التعاون والتنسيق بين البلدين بناءً على التعاون المشترك بين الجامعات اللبنانية والسورية، لطرح إشكالات اقتصادية ووضع تصور لمواجهة التحديات في مطلع الألفية الثالثة في ضوء المصلحة المشتركة.

كلمات الافتتاح أشارت إلى أهمية التعاون بين سوريا ولبنان وضرورة تفعيل العلاقات الاقتصادية بينهما، وملامسة هذه العلاقات بموضوعية وإرادة، حيث تفرض ضرورة العلاقات النظرة النقدية لها لتحسينها وتعميقها، من أجل تكوين نواة العمل العربي المشترك، في ظل التحديات التي يتعرض لها المجتمع العربي من خلال التكتلات الاقتصادية الدولية، لأن المجريات العالمية والإقليمية بينت أن الدول الصغيرة العادية معرضة للذوبان أمام القوي المتسلح بكل الإمكانيات، في هذا العصر الذي يتميز بتكنولوجيا المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات. كما أن تبادل الخبرات والحوار بين الباحثين اللبنانيين والسوريين يساعد في الوصول إلى تسليط الضوء بشكل علمي وعملي على المتغيرات الدولية وانعكاساتها على اقتصاد البلدين.

فعاليات الندوة تناولت عدة مواضيع حول تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديين اللبناني والسوري، وأهمية انضمام البلدين إلى هذه المنظمة. وقدمت رؤية تحليلية للشراكة الأوربية المتوسطية مع كل من سوريا ولبنان بسلبياتها وإيجابياتها، وعرضت الجوانب التاريخية للشراكة وخلفيات الاتفاق مع لبنان. وانعكاس التكتلات الاقتصادية الدولية على التعاون اللبناني السوري في إطار العمل العربي المشترك، وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع استعراض أهم معوقات التطبيق. وعرضت العلاقات الاقتصادية السورية بخصوصيتها وتميزها، وناقشت موضوع التأمين، وأثار العجز المائي في سوريا. كما تناولت موضوع عجز الموازنة العامة في لبنان وتراكم الدين العام فيه. وأخيراً موضوع العلاقات اللبنانية السورية والتحديات التي تواجهها، وضرورة تناول موضوعها على أساس علمي في ظل هذه المتغيرات والظروف العالمية والإقليمية. والعلاقة السورية اللبنانية في الأفق البعيد لا تتحدد بالقائم حالياً إنما تتحدد بالنتائج البعيدة للمتغيرات الهيكلية والسياسات في كلا البلدين، للوصول إلى تحالف سوري لبناني مستدام ينطلق من الاستثمار المشترك والمتبادل. ثم عرضت مفصلاً واقع الاقتصاد في كل من سوريا ولبنان والعوائق التي لا تزال قائمة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

في ختام الندوة صدرت عدة توصيات أكدت على:

- ضرورة الإصلاح الهيكلي في اقتصاديات البلدين باتجاه التركيز على القطاعات المنتجة بناءً على الواقع والعلاقات المتبادلة بينهما؛
- العمل على تأمين المناخ الاستثماري الملائم للحفاظ على الرساميل المحلية، وجذب الرساميل العربية والأجنبية؛
- تهيئة البنى الاقتصادية الملائمة للدخول والتفاعل مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية القائمة؛
- العمل على إزالة كل المعوقات الإدارية التي تقف في وجه التبادل التجاري وتطوير العلاقة بين البلدين الشقيقين؛

- البدء بإقامة دراسات ميدانية تحت إشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني، لمعالجة كافة أنواع المعوقات بما يخدم تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البلدين؛
- التركيز على قاعدة التخصص الإنتاجي بين البلدين تمهيداً للتكامل الاقتصادي بينهما؛
- تفعيل العمل المؤسسي في العلاقات الاقتصادية بين البلدين؛
- إقامة المشاريع المشتركة، والخروج من دائرة التنافس باتجاه إيجاد أسواق جديدة لمصلحة البلدين؛
- التركيز على الاستثمارات في القطاعات المنتجة، والتي تتوافر فيها إمكانيات التطوير؛
- إزالة العوائق الضريبية التي ما زالت تقيد حركة الأشخاص والبضائع؛
- توحيد معابر الحدود والنقل والمواصلات؛
- إعطاء أهمية للسيطرة على العجز في موازنتي البلدين لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي؛
- مواجهة المديونية بخطوات متكاملة سياسياً واقتصادياً؛
- تعزيز العدالة الضريبية وتطوير بنية النظام الضرائبي، لما لذلك من انعكاس إيجابي على المالية العامة ومستويات المعيشة.